



الفصل التمهيدي

مفاهيم عامة من علم الاقتصاد

المقدمة

الاقتصاد كلمة يونانية ظهرت عام 400 ق م تقريبا ، حيث ألف المؤرخ اليوناني " زينوفن " كتابا تحت عنوان Oeconomicus الذي تناول مصطلحين هما (oikos) وتعني المنزل و (nomos) وتعني تدبير ، ثم توسع الناس في مدلول البيت حتى أطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، ونظراً لما لكلمة اقتصاد من ارتباط وثيق في الحياة العامة بكلمة مادة أو مادي، فقد ذهب كثير من علماء الاقتصاد إلى إضفاء الصفة الاقتصادية على كل ما يمت إلى الوقائع المادية. عموماً في عام 1776 صدر كتاب (ثورة الامم) لادم سميث أحد ابرز مفكري النظرية الكلاسيكية ، وهكذا نشأ وتطور علم الاقتصاد فيما بعد ، اذ ظهرت النظرية الكينزية على يد المفكر البريطاني (كينز) على أثر أزمة الكساد العظيم للفترة من (1929 – 1933) ونظراً للتطور المستمر في الحياة الاجتماعية والسياسية تطور علم الاقتصاد.

اولا-تعريف علم الاقتصاد

تعددت التعاريف لعلم الاقتصاد ويعود السبب في اختلاف تعريف هذا العلم إلى الاختلاف في الاتجاهات الفكرية للاقتصاديين باعتبارها انعكاس للواقع الاقتصادي الذي كان يعيشه كل مجتمع على مر التاريخ ، مع بيان لأهم الأولويات الاقتصادية التي كانت تحددها هذه المجتمعات . ومن هذه التعاريف ما يلي:

- تعريف ادم سميث 1776 الذي نشر كتابه الشهير : بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم)) وبين فيه كيفية اغتناء الأمة ونمو ثروتها وعرف الاقتصاد بأنه "العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها". وكان تركيز ادم سميث في تعريفه هذا على الإنتاج المادي فقط مع إهمال إنتاج الخدمات في المجتمع
- اما الاقتصادي الانكليزي الفريد مارشال (1482- 1924) عرف علم الاقتصاد بأنه (ذلك العلم الذي يدرس بني الإنسان في أعمال حياتهم العادية ، وهو يبحث في جانب النشاط الفردي والاجتماعي الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات



- أما سام ويلسون فقد عرف علم الاقتصاد بأنه (العلم الذي يدرس الكيفية التي يمكن للمجتمعات إن تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الناس) ويمكن خلف هذا التعريف فكرتان رئيسيتان في علم الاقتصاد هما ندرة السلع والرغبة في الكفاءة . ويعرف السيد محمد باقر الصدر في كتابه الشهير ((اقتصادنا)) علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل الهامة التي تتحكم فيها
- ويمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه " العلم الذي يهتم بالطريقة التي تتوزع بها الموارد الاقتصادية على الاستخدامات المختلفة من أجل إشباع الحاجات الإنسانية المتنامية " وبهذا المعنى فهو وسيلة فنية تستند إلى التفكير العقلاني الذي يمهد للوصول إلى نتائج صحيحة.

ثانياً: النظرية الاقتصادية Economic theory

تعرف النظرية الاقتصادية " بأنها مجموعة من التعريفات الخاصة بظاهرة اقتصادية معينة والافتراضات ذات العلاقة التي يمكن استخدامها بواسطة التحليل المنطقي للوصول إلى نتائج اقتصادية للتنبؤ بمسار الظاهرة ". وتجدر الإشارة هنا إلى أن هدف النظرية الاقتصادية هو محاولة تفسير حدوث الظاهرة الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلاً , والنظرية الاقتصادية لا يسلم بصحتها إلا بعد اختبار مدى ملائمتها للواقع الاقتصادي الذي وضعت فيه فكلما كانت متوافقة مع الواقع كانت أكثر قبولاً والعكس صحيح .

ويمكن تصنيف المجالات التي يبحث فيها علم الاقتصاد بشكل متنوع ومتعدد، إلا أنه بشكل أساسي يهتم بنظريتين رئيسيتين هما الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي :-

1- الاقتصاد الجزئي Micro Economic

يدرس التحليل الاقتصادي الجزئي السلوك الاقتصادي للعناصر الاقتصادية (بما فيهم الأفراد والشركات (وطريقة تفاعلهم من خلال الأسواق الفردية، وندرة الموارد، والأنظمة الحكومية. السوق هنا قد تشمل السلعة المنتجة كالذرة على سبيل المثال، وقد تكون خدمة من قلب الإنتاج كالبناء مثلاً. هذا التحليل يقوم على نظرية دراسة مجموع كميات الطلب من قبل المشتريين وكميات العرض من قبل البائعين عند كل نقطة سعر محتمل للوحدة المنتجة. وانطلاقاً من دراسة كل من العرض والطلب بشكل غير منفصل يتوصل التحليل الاقتصادي الجزئي لتوصيف الكيفية التي تصل بها السوق إلى حالة التوازن الاقتصادي للسعر والكمية، أو الاستجابة لمتغيرات السوق عبر الزمن. وهذا ما يطلق عليه في الشائع تحليل دراسة العرض والطلب.



2-الاقتصاد الكلي Macro Economic

يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة الاقتصاد ككل، ليوضح تأثير العوامل الدخل القومي ومعدلات التشغيل) معدلات التوظيف(، وتضخم الأسعار، ومعدل الاستهلاك الكلي ومعدل الإنفاق الاستثماري ومكوناته. كما يدرس التحليل الاقتصادي الكلي تأثيرات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية المتبعة في البلد. ومنذ ستينات القرن العشرين، أخذ التحليل الاقتصادي الكلي يأخذ منحى أكثر تكاملاً، وبرزت فيه نماذج جديدة كتحليل القطاعات على أساس جزئي، ورشد اللاعبين الاقتصاديين، الاستخدام الكفء لمعلومات السوق، والمنافسة غير الكاملة. التحليل الاقتصادي الكلي يهتم أيضاً بالعوامل ذات التأثيرات طويلة الأجل على الاقتصاد ونمو الدخل القومي. وكمثال على هذه العوامل نذكر تراكم رأس المال، التطور التكنولوجي (التقني)، ونمو قوة العمالة.

ثالثاً-الحاجة الاقتصادية Economic need

تعرف الحاجة بأنها: رغبة الفرد الشديدة في الحصول على شيء ما سواء كان هذا الشيء منظور(كسلعة) أم غير منظور كخدمة مثل: (التعليم - العلاج - الأمنالخ)، والعمل على تلبيتها ، أو الحصول عليها، والاستعداد لدفع تكلفة الحصول عليها .

يحتاج الإنسان في حياته اليومية إلى حاجات، ومتطلبات متعددة ومختلفة تفرضها عليه طبيعة الحياة إلا أن إشباع تلك الحاجات يختلف بحسب طبيعة كل منها .

1-عناصر الحاجة :

- -الإحساس بالألم (مثل الجوع والعطش) .
 - -معرفة الوسيلة اللازمة لإطفاء هذا الألم .
 - -الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزاله ذلك الألم .
- ولكن ليست كل الحاجات تدخل في موضوع الاقتصاد , فبعض الحاجات تخرج عن الدراسات الاقتصادية مثل (الحاجة الى النوم والراحة) .

فالاقتصاديون لايهتمون بالحاجات في ذاتها , بل يهتمون بنتائجها الاقتصادية , لذلك فان النوم او الراحة ليست لها نتائج اقتصاديه ماديه .

كما يمكن تقسيم الحاجات الى :



- حاجات مادية , مثل الحاجة الى الغذاء والسكن والملبس ...
- حاجات غير مادية , مثل الحاجة الى التعليم والثقافة والقضاء ..

2-خصائص الحاجة

للحاجة خصائص متعددة نستعرضها كما يأتي :

ا-القابلية للتعدد:

الحاجة هي وليدة الرغبة ورغبات الإنسان متعددة ، ومختلفة ولا تنتهي عند حد معين، وكلما زادت الرغبات كلما زادت الحاجات تبعاً لها ويرتبط تعدد الرغبات، وبالتالي تعدد الحاجات بعدد من العوامل أهمها (تقدم الحياة المدنية - زيادة الدخل - ظروف الزمان والمكان - المستوى الثقافي والاجتماعي)

ب-القابلية للإشباع

إن قدراً محدوداً من السلع والخدمات يكفي لإشباع الحاجات، كذلك فإن الحاجة تتناقص كلما تلقت قدراً من الإشباع، ويلاحظ أن الحاجات الفسيولوجية المرتبطة بالجسد، مثل الحاجة للأكل، والشرب لا تنتهي وإن أمكن إشباعها في وقت من الأوقات فإنها تتجدد بعد وقت محدد .

ج-القابلية للإحلال:

فالحاجة يمكن أن تحل محل حاجة أخرى وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الحاجتين وعلى وحدة المصير، فالحاجة إلى الحرير الطبيعي يمكن إشباعها باستهلاك المنسوجات باستهلاك الحرير الاصطناعي، أو المنسوجات القطنية الناعمة، والحاجة إلى التدفئة قد يتم إشباعها باستخدام بدائل كثيرة من مولدات الطاقة إما باستخدام الخشب، أو الفحم أو الكهرباء، أو الغاز ... إلخ.

د- تكامل وترابط الحاجات

تتكامل الحاجات وتترابط مع بعضها البعض، ولا تظهر الحاجة منفردة لوحدها، وإنما تظهر إلى جانبها حاجات مكملة فالحاجة إلى السيارة تصحبها الحاجة إلى البنزين على سبيل المثال .

هـ -الحاجة وليدة التعود:



كلما زاد استخدام السلعة، أو الخدمة كلما تأصل ذلك في النفس وتعودت عليه ومع ذلك فإن العادة يحتمل أن تزول إذا استطاع الإنسان أن يتنازل عنها، أو استطاع إيجاد البديل، ولا ينطبق ذلك على الحاجات الضرورية، الفسيولوجية فتبقى ملازمة للإنسان، ولا بد له من إشباعها مثل المأكل والمشرب.

3-السلعة والخدمات

1-السلعة: هو مصطلح استخدمه الاقتصاديون للأشياء التي يحتاجها الإنسان لإشباع حاجاته . وتتضمن السلعة جميع الأشياء المفيدة، والأشياء المفيدة من وجهة نظر الاقتصاديين، هي التي تحقق المنفعة .

ويمكن تقسيم السلع الى مجموعتين هما :

- **السلع حرة Free goods**: هي السلع التي يمكن الحصول عليها من الطبيعة مجاناً أي بدون جهد وهي متوفرة في كل مكان وزمان مثل (الشمس والهواء) .
- **السلع اقتصادية Economical goods**: هي السلع التي تكون نادره ومحدودة ولا بد من بذل جهد للحصول عليها، وتكون نادره لأنها محدودة في الطبيعة أصلاً، أو أنها متوفرة ولكن تحتاج الى وسائل فنية أو تكنولوجية لتحويلها من حاله لأخرى ليتم الاستفادة منها . وتتصف السلع الاقتصادية بالندرة والقابلية على التحول والمنفعة وتقسّم السلع المنتجة الى نوعين :
- **السلع الاستهلاكية**: والتي ينتفع بها لإشباع حاجات ورغبات الجيل الحاضر . وتستهلك بمجرد استعمالها.
- **السلع الرأسمالية أو الاستثمارية**: وهي تضاف الى ما يملكه المجتمع من الموارد المصنعة ليستفيد منها في الحاضر والمستقبل، وهذه تستخدم لإنتاج سلع ومواد أخرى كالمكائن والآلات، ويمكن استخدامها مرات عديدة ولفترات زمنية طويلة.

4-الفرق بين السلعة والخدمة

بالنسبة للسلع هنالك سلع اقتصادية مادية طبيعية مثل الثروة المتوفرة في الطبيعة مثل النفط ومواد الطاقة ... الخ.

ب-اما الخدمات: فهي ذات منفعة ويمكن تحويلها ولكنها غير مادية مثل عمل المدرس والمعلم والخدمات الطبية والهندسية والقضائية... الخ .

5-الموارد الاقتصادية Economic resources

تتمثل الموارد الاقتصادية في :



- ✓ -الموارد البشرية : وتعني اي جهد جسدي او ذهني .
 - ✓ -الموارد الطبيعية : وتعني الارض وما عليها وما في داخلها من ثروات .
 - ✓ -المواد المصنعة : وتعني كل ما صنعه الانسان ليستعين به في انتاج السلع والخدمات
- ومن خصائص الموارد الاقتصادية :

- متغير عبر الزمان والمكان .
- لها استخدامات بديله .
- قابليتها على الاحلال يمكن احلال بعضها محل البعض الاخر .
- -يمكن حصرها وقياسها (اي انها محدودة) .

رابعا-المشكلة الاقتصادية

يواجه الإنسان المشكلة الاقتصادية ((مشكلة الندرة)) ضمن إطار المجتمع الإنساني الذي يعيش فيه ، حيث إن حاجاته المتعددة أكثر من أن يتمكن من إشباعها جميعا ضمن حدود مقدرته المالية والموارد المتاحة له . لذلك يواجه المجتمع بكافة أفرادها مشكلة ندرة الموارد أو المشكلة الاقتصادية ، ويبحث عن الوسائل اللازمة لإشباع حاجاته المختلفة ، وهذه المشكلة قائمة منذ أن وجد الإنسان وتعاني منها كل المجتمعات سواء كانت متقدمة صناعية أو نامية بغض النظر عن فلسفتها الاجتماعية أو طبيعة نظامها الاقتصادي .

1-أسباب المشكلة الاقتصادية

ترجع أسباب المشكلة الاقتصادية إلى حقيقتين أساسيتين هما :-

ا- تعدد الحاجات الإنسانية

تعتبر حاجات أفراد المجتمع كثيرة جدا ومتعددة ومتنوعة لدرجة لا يمكن حصرها ، وكلما اشبع الفرد أو المجتمع بعض حاجاته يتم اكتشاف حاجات جديدة يتطلع إلى إشباعها ، مما يدل على إن الحاجات غير محدودة ، وإنها ليست ثابتة ، بل هي متجددة وتختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف حسب اختلاف درجة التطور في المجتمع . ومن الأمثلة على ذلك اختلاف حاجات المجتمعات البدائية عن حاجات المجتمعات المتقدمة مثل الحاجة إلى وسائل الاتصالات الحديثة والمواصلات السريعة وأجهزة الترفيه والأجهزة الالكترونية المتطورة وخدمات الصحة والتعليم والثقافة..... الخ .

ب- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية



نعني بالموارد **جميع** الموارد المتاحة في المجتمع القادرة على إشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون الموارد حرة أو اقتصادية حسب درجة وفرتها بالنسبة للحاجات المطلوب إشباعها. فالموارد الحرة **free resources** تتميز بوفرتها بحيث تكفي لإشباع كامل حاجات أفراد المجتمع لها ، مثل الحاجة إلى الهواء والماء وضوء الشمس، دون أن يؤثر ذلك في درجة إشباعهم للحاجات الأخرى ، أما الموارد الاقتصادية فهي تلك الموارد المحدودة غير الكافية لإشباع جميع حاجات المجتمع وتتميز بصفة الندرة النسبية **relative scarcity** بالنسبة للطلب عليها وتتوفر فيها صفة المنفعة

بمعنى إنها نادرة بالقياس للحاجات التي يمكنها أن تساهم في إشباعها مما يتطلب ضرورة الترشيد والاقتصاد في استعمالها ، فمثلا تعتبر الأرض وما في باطنها من نفط ومعادن والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة نادرة ، وهذه الندرة يمكن أن تكون نتيجة لمحددات طبيعية كمحدودية المعادن والفحم والنفط أو نتيجة لمحدودية القابليات الفنية أو نتيجة لمحددات مصطنعة مثل الاحتكار أو نتيجة لمحددات اجتماعية كالعادات والتقاليد . فضلا عن أن مالك هذه الموارد يمكنه تحويلها أو نقلها من شخص إلى آخر . أي إن الموارد الاقتصادية تتصف بالمنفعة والندرة والقابلية على الانتقال أو التحويل وهذا النوع من الموارد هي الموارد التي يتناولها علم الاقتصاد بالدراسة.

وبناء على ذلك فإن هناك أشياء لا توصف بأنها موارد اقتصادية (سلع اقتصادية) مثل المهارة وذلك بسبب عدم قابليتها للانتقال من شخص لآخر ، فالمهارة تتصف بأنها ذات منفعة مدامت مرغوبة وتتصف بالندرة مدامت غير موجودة بكميات غير محدودة لكنها غير قابلة للانتقال ، لذا فإن القابلية الشخصية بجميع أنواعها طبيعية كانت أم مكتسبة لا تعد ضمن السلع الاقتصادية بسبب عدم قابلية انتقالها

2-عناصر المشكلة الاقتصادية

يتفرع من مشكلة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات الإنسانية باعتبارهما أسباب المشكلة الاقتصادية التي تواجه كل مجتمع عدة تساؤلات تتعلق بعملية التوفيق بين الموارد المتاحة ذات الاستعمالات البديلة وحاجات المجتمع لإنتاج السلع المختلفة طبقا لسلم التفضيل الجماعي . وجدير بالذكر بان المجتمع مهما كان نظامه الاقتصادي فهو غير قادر على إنتاج جميع السلع والخدمات التي يرغب فيها ويحتاج إليها . لذلك ينجم عن المشكلة الاقتصادية ثلاث مشكلات أساسية هي :-

1- ماذا ننتج ؟



أي تأشير أنماط السلع التي لابد من إنتاجها ، هل هي سلع غذائية ، أم ملابس أم أبنية سكنية أم مكائن ومعدات أم أسلحة أم سلع كمالية، ويمكن حصر هذه المشكلة باتخاذ القرارات الخاصة المتعلقة بكيفية توزيع الموارد الاقتصادية المحدودة على فروع الإنتاج المختلفة .

ب- كيف ننتج ؟

أي ماهي أساليب الإنتاج التي سنستخدمها ، هل نستخدم أساليب إنتاجية بسيطة أم أساليب إنتاجية حديثة ومتطورة ، أي إن المشكلة تتركز في اختيار الفن الإنتاجي الملائم لعمليات الإنتاج من السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في الحصول عليها لتحقيق اكبر إشباع ممكن بدون هدر في الموارد .

ج- لمن ننتج ؟

على المجتمع أن يقرر لمن ننتج السلع والخدمات وطريقة توزيعها بين أفراد المجتمع . وبمعنى آخر يجب اتخاذ قرار في كيفية توزيع الناتج القومي الإجمالي بين عناصر الإنتاج المختلفة التي شاركت في العملية الإنتاجية .

خامسا- النظام الاقتصادي وأنواع الأنظمة الاقتصادية :

1- مفهوم النظام الاقتصادي Economic system : هو مجموعة القوانين الاقتصادية والعادات والتقاليد التي يتم بموجبها استخدام الموارد الاقتصادية النادرة والمحدودة بعقلانية وكفاءه لإشباع حاجات الفرد المتعددة وغير المحدودة لتحقيق الرفاه الاقتصادي .

وظيفة النظام الاقتصادي و بغض النظر عن نوع النظام : (تتمثل في العمل على حل المشكلة الاقتصادية المتمثلة بندرة الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات البشرية , لذلك فأن النظام الاقتصادي (سواء من حيث المفهوم او الوظيفة) يرتبط بالمشكلة الاقتصادية .

2- أنواع الأنظمة الاقتصادية:

سنناول تقسيم النظام الاقتصادي على اساس ملكيه الثروة , للأفراد ام للدولة . وتبعاً لذلك هنالك ثلاثة انواع من الأنظمة الاقتصادية هي:

أ- نظام المشروع الحر (free enterprise) :



وفي هذا النوع تكون جميع الثروة مملوكة للأفراد, وان المشكلة الاقتصادية في هذا النوع تحل من خلال نظام اليه السوق والتي تعني ان التغيرات في حاجات المستهلكين (الطلب) تؤدي الى تغيرات في الأسعار, والتغيرات في الأسعار تؤدي إلى تغيرات في الانتاج (العرض) وهذا ما يسمى بنظام سياده المستهلك, وهو مطبق في الدول الرأسمالية.

ب- نظام الاقتصاد المخطط. (planned Economy)

اي ان مشاكل الانتاج (ماذا وكم وكيف) ومشاكل التوزيع وهي (لمن وكيف) ومسائل النمو تحل من خلال سلطة التخطيط المركزي في الدولة (وليس الافراد) , وذلك من خلال الملكية الاجتماعية للثورة , وهذا النوع سائد في الدول الاشتراكية والكثير من الدول النامية .

ج- نظام الاقتصاد المختلط Mixed Economy :

وهذا النظام يجمع بين النظامين السابقين (الحر والمخطط) , حيث يتم اتخاذ القرارات من قبل الدولة (القطاع العام) , والقطاع الخاص (اي ان بعض القرار تتخذ من قبل الدولة , وبعضها يتخذ من قبل القطاع الخاص ...

سادسا -الفعاليات الاقتصادية Economic Activities

وهي النشاط الانتاجي الذي يقوم به الأفراد او الشركات سواء القطاع العام او الخاص لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع لإشباع حاجاتهم المتعددة وتشتمل العملية الاقتصادية إلى أربع فعاليات هي الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك. وستوضح كل فعالية منها كما يلي.

1- الإنتاج Production

فالإنتاج هو خلق المنفعة أو زيادتها , حيث إن أي عملية من شأنها أن تسهم في تحقيق نفع معين تعد إنتاجا . فعند تحويل الأخشاب إلى كرسي أو منضدة أو الحديد إلى أبواب أو شبابيك يكون هناك إنتاج

.....

2- التبادل Exchange

بعد الإنتاج هناك مشكلة وضع المنتجات التي تم إنتاجها بأيدي المستهلكين الذين سيستخدمونها، فالمزارع لم يكن قادرا على العيش إذا اعتمد كلياً على إنتاجه، وكذلك الحال بالنسبة للعامل ، لذا يجب على العامل أن يبادل خدماته بالطعام الفائض لدى المزارع ، وفي عملية التبادل تكون هناك ضرورة



لإدخال واسطة تبادل ملائمة يطلق عليها النقود ، لذا فالسلع والخدمات تبادل أولاً بالنقود ثم تستخدم النقود للحصول على سلع أخرى.

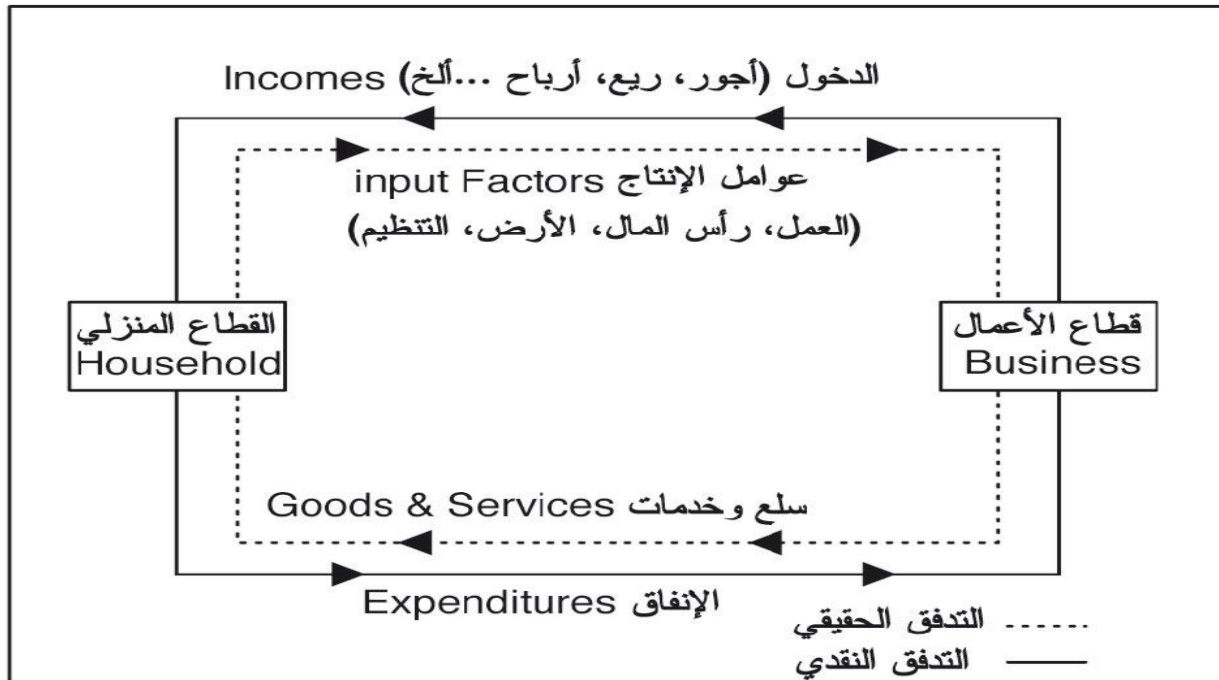
3- التوزيع Distribution

يقصد بالتوزيع في التحليل الاقتصادي تقسيم القدرة الشرائية (الدخل) بين أولئك الذين اسهموا في الإنتاج ، وان هذا التقسيم يكون بشكل مدفوعات ، أجور، ريع ، فائدة ، ربح . وان هذه العملية تدعى بالتوزيع الوظيفي لان توزيع الدخل على العامل الإنتاجي يكون حسب وظيفته او حسب إسهامه في الإنتاج الكلي ..

4- الاستهلاك Consumption

الاستهلاك هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي ويتمثل بالانتفاع من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية ، فالطلب على كل سلعة أو خدمة يتحدد بشكل مباشر على قدرتها على إشباع حاجات الأفراد ، والحاجات لوحدها لا تحفز على النشاط الاقتصادي إنما المحرك الرئيسي لهذا النشاط هو الطلب النهائي من قبل المستهلك ، فطلب المستهلك هو الحاجة معبرا عنها بمصطلح نقدي ...

الشكل (1) التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي





ويظهر من الشكل اعلاه ان هنالك تيارين متعاكسين هما :

-التيار الحقيقي A real flow

ويبدأ عوامل الانتاج من الاشخاص الى المشاريع وبعد ان تتحول هذه العوامل في مشاريع الى سلع وخدمات تعود الى الاشخاص..

-التيار النقدي A monetary flow

وعلى عكس التيار السلعي فان التيار النقدي من المشاريع الى الاشخاص (المشاريع تشتري عوامل الانتاج من الاشخاص) ثم تعود النقود من الاشخاص الى المشاريع (الاشخاص يشترون السلع والخدمات من المشاريع)..

المصادر

1-الحسناوي، كريم مهدي. (2015) مبادئ علم الاقتصاد. بغداد: مكتبة السنهوري.

2- العكيلي، طارق. (2000) مبادئ الاقتصاد الجزئي. جامعة بغداد.